

حركة حماس وتشكيل الحكومة إدارة الملف الأمني

وليد محمد علي⁷¹

على الرغم من أن المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مناطق الحكم الذاتي نشأت عن إتفاقيات تنازل من وقعها عن الكثير من الحقوق، ولم تسفر إلا عن تحويل الاحتلال من احتلال مباشر إلى احتلال غير مباشر. وعلى الرغم من أن السلطة تفتقر إلى السيادة، ولا تمارس مسؤوليتها المحدودة إلا على المناطق التي أعاد الاحتلال انتشاره فيها، فإن القائمين عليها سعوا لتصبح البديل الفعلي عن م.ت.ف، التي وعلى الرغم من أنها أصبحت بحاجة ماسه إلى إعادة بناء شاملة، إلا أنها تمثل الكيان المعنوي الممثل رسمياً للفلسطينيين.

وجرت في النهر مياه كثيرة، وقررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات انطلاقاً من رؤيتها للتطورات التالية:

- انتفاضة الأقصى وتفاعلاتها الشعبية والعسكرية تمكنت عملياً من إسقاط الكثير من مفاعيل اتفاقية أوسلو وملحقاتها.
- العدو الصهيوني تجاوز الاتفاقية وفرض وقائع وتحديات جديدة.
- الظروف أصبحت مؤاتية؛ للتخفيف وبشكل كبير من ارتهان السلطة للإرادة الأمريكية والتحكم الصهيوني.
- بالإمكان البناء على ما سبق مع بعض المرونة السياسية، التي لا تضرّ بجوهر القضية الفلسطينية، لكسب تأييد عربي، وإسلامي، ودولي، يعزز عوامل الصمود والبناء لدولة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو مقابل هدنة قد تمتد لسنوات.

كما أن حماس كانت ترى أنها تمتلك من الكوادر المؤهلة في مختلف الحقول

⁷¹ كاتب فلسطيني، ومدير مركز باحث للدراسات، بيروت.



والمجالات، ما يؤهلها لقيادة مؤسسات السلطة؛ كيف لا وهي كانت قد أسست مؤسسات مناظرة، بعضها سابق لوجود السلطة، في كافة الحقول والمجالات. وقد اعتقدت قيادة حماس أن مشاركتها الفاعلة في السلطة ستمكنها من المشاركة في إدارة الأجهزة الأمنية، بما يمنع العودة لاستخدامها في ملاحقة وقمع المقاومين. وفازت حماس في الانتخابات، وشكلت حكومة، لكن لا تجري الرياح دائماً بما تشتهي السفن، فقيادات السلطة (فتح) لم تستوعب خسارة الانتخابات، وبدأت بسلسلة لا تنتهي من المماحكات والممارسات الكيدية كان أولها؛ إصدار المجلس التشريعي المنتهية ولايته عدة قرارات لحصار المجلس التشريعي الجديد، أو أي حكومة قد يشكلها. وكذلك فعل الرئيس عباس، الذي أصدر سلسلة قرارات جرّدت الحكومة الكثير من صلاحياتها.

الأمر الذي أشعر حركة حماس أنها في موقع المستهدف، الذي لا يجد أمامه إلا البحث عن سبل الحفاظ عن خياراته، وعن خيارات الشعب الذي منح حماس ثقة، خاصة في ظلّ تصاعد التأييد الشعبي.

ففي دراسة أعدها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ونشرت صحيفة الحياة في 2006/4/25 سجلت شعبية الحركة أعلى مستوى منذ تأسيسها نهاية سنة 1987، مع انطلاق الانتفاضة الأولى. فقد قال 47% أنهم سيدلون بأصواتهم لصالح حماس، فيما صوت 39% لصالح حركة فتح. وقبل ذلك بأيام 19 نيسان/ أبريل جرت انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت (المعقل التقليدي لحركة فتح)؛ فحققت كتلة حماس فوزاً ساحقاً حاصدةً 23 مقعداً، مقابل 18 مقعداً لكتلة فتح، الأمر ذاته تكرر قبل فترة وجيزة في انتخابات جامعة الخليل التي حصلت فيها حماس على 35 مقعداً من 41 مقعداً.

المراقبة الدقيقة للسجال الميداني بين حركتي فتح وحماس كانت توحى أن الوضع يسير نحو التصادم بين الطرفين، فحركة حماس تشعر بأنها مستهدفة، وبأنها قادرة على الدفاع عن نفسها. أما حركة فتح فقد بدأت تخشى على ما تبقى لها من تأثير شعبي مادي ومعنوي نتيجة رهاناتها الخاطئة وممارساتها.

الملف الأمني:

على الرغم من أن اتفاقية القاهرة الموقعة بين م.ت.ف والكيان الصهيوني يوم 1994/5/4، لا تعطي السلطة الفلسطينية الحقّ إلا في إقامة جهاز شرطة قوي

قوامه تسعة آلاف عنصر، توافقت على أسمائهم سلطات الاحتلال من أجل حفظ الأمن الداخلي، وملاحقة الإرهابيين (المقاومين). إلا أنه سرعان ما تكاثرت الأجهزة الأمنية؛ فأصبح يوجد في فلسطين جهاز للمخابرات، والاستخبارات، والأمن الوطني، والأمن الوقائي، والبحرية والقوة 17... إلخ، حيث بلغ عدد تلك الأجهزة 14 جهازاً.

السيطرة على الأجهزة الأمنية كانت أبرز قضايا الخلاف بين فتح وحماس. كيف لا وهذه الأجهزة تستحوذ على 62% من ميزانية السلطة، وتعدّ الركيزة الأساسية لسلطة تشكلت؛ لتحمل مهام وأعباء أمنية أساساً. فالقوى الدولية والإقليمية التي أشرفت على بناء مؤسسات السلطة وتحديد توجهاتها، ركزت وقبل أي شيء على بناء المؤسسات الأمنية؛ لتشكّل الذراع الضارب للسلطة في مواجهة الرافضين لاتفاقية أوسلو، دون التفات للقانون (واعتقد أن الذاكرة الحية ما زالت تختزن ما تعرض له الموقعون على ما عرف بوثيقة العشرين، وأسماء الذين اعتقلوا وعذبوا من قادة المقاومة).

وكان من فضائل انتفاضة الأقصى أن أطاحت بذلك، خصوصاً وأن رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات وصل لقناعة بـ"أن العدو الصهيوني لن يعطي الفلسطينيين أي حقوق سيادية، إلا عبر المقاومة ورفع كلفة استمرار الاحتلال". وبدأ الكثير من منتسبي الأجهزة الأمنية يخرجون من حالة الوهم التي سيطرت عليهم، وتأكدوا أن لا خيار مع هذا العدو إلا خيار المقاومة؛ فتعاونوا مع المقاومين وقام بعضهم بعمليات مميزة.

عندها ارتفعت الأصوات والضغوط على الرئيس عرفات مطالبةً بإصلاح الأجهزة الأمنية، واحترام الديمقراطية والحريات، وترافقت تلك الضغوط مع تمرد بعض تلك الأجهزة. ويذكر الجميع أن من ثمار تلك الدعوة للحرية والديموقراطية كان حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات وصولاً إلى تسميمه، وكان تدمير المؤسسات الأمنية ودكّ بنيتها التحتية والتنكيل بمنتسبيها.

بعد اغتيال الرئيس عرفات، وانتخاب أبي مازن لرئاسة السلطة، بدأت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بالعمل لإعادة ترميم المؤسسة الأمنية، وتعزيز قبضة السلطة عليها، لتستأنف الدور الذي شكلت للقيام به.

لكن القرار المفاجئ لحركة حماس بالمشاركة في الانتخابات وفوزها فيها، أربك تلك المخططات، وكان لا بدّ من التفكير بالسبل الكفيلة بمنع حماس من وضع يدها على المؤسسة الأمنية ومقدراتها، لأن السماح بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية على أسس وطنية ومهنية، بعيداً عن التزامات أوسلو يتناقض كلياً مع مصالح الاحتلال والإدارة الأمريكية ومخططاتهم.



المهيمنون على الأجهزة الأمنية، وخوفاً على مصالحهم بدؤوا باستغلال واقع مؤسف ومزمن في الساحة الفلسطينية؛ وهو "التعصب التنظيمي" - الذي استفحل لأسباب لا مجال لبحثها هنا - لتزييف وتشويه وعي منتسبي الأجهزة الأمنية. فبدل أن تكون غاية الجميع وهدفهم العمل من أجل فلسطين، وأن فتح وحماس كما سواها من التنظيمات ليست أكثر من وسائل للتحرير والعودة؛ قام هؤلاء بالنفخ في العصبية التنظيمية بل واستغلوا أيضاً العصبية العائلية والحمائية.

التحدي الأكبر الذي واجه الحكومة كان في كيفية التعامل مع أجهزة يتربع على رأسها قادة جلهم لا يخفي تركيزه على تضخيم الخلافات مع حركة حماس، والاستعداد لأقصى درجات المرونة مع العدو الصهيوني، والتنسيق والتكامل مع الإدارة الأمريكية؛ بهدف مرحلي محدد كان يتم الإعلان عنه جهاراً وهو: "إفشال حماس" كحركة ما زالت ملتزمة بخيار المقاومة.

وازداد ذلك التحدي بعد التعديلات التي أجريت على صلاحيات وزارة الداخلية، فبعد أن كان اسمها وزارة الداخلية والأمن. أصبحت "وزارة الداخلية" فقط، وقد فسر اللواء يوسف وزير الداخلية الأسبق ذلك بقوله "إن الأمن الوطني لا يتبع وزارة الداخلية، بل يتبع الرئاسة وبالتالي يأخذ صلاحياته ومهامه من الرئيس محمود عباس"، وأضاف "إن مصطلح وزارة الداخلية والأمن الوطني تم استحداثه لظروف معينة لأن هذا غير منصوص عليه في القانون الأساسي"⁷². وعلى الرغم من أنه كان واضحاً تماماً للجميع أن الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني تتبع لوزير الداخلية، وهذا ما قال به اللواء يوسف في تصريحه السابق "أن الوزارة تختص بالشرطة، والدفاع المدني والأمن الوقائي"، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس محمود عباس من تعيين مدير عام لها وهو العقيد رشيد أبو شباك، الأمر الذي عدّه الناطق باسم الحكومة؛ "أنه يترك وزير الداخلية بلا صلاحيات". ليس هذا فحسب بل إن مدير عام الشرطة الفلسطينية العميد علاء حسني هدد بـ"قتال حركة حماس إذا قصفت جناحها المسلح المواقع الإسرائيلية، انطلاقاً من قطاع غزة"⁷³. وبتاريخ 2006/3/18 أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً قضى بأن "الإدارة العامة للمعابر والحدود إدارة مستقلة إدارياً ومالياً، ومسؤولة عن خدمات الحدود بما فيها نقاط الحدود والمعابر من النواحي:

⁷² جريدة الدستور، الأردن، 2006/3/31.

⁷³ جريدة الغد، الأردن، 2006/1/30.

الأمنية، والمالية، والإدارية، والتجارية، وترتبط بعلاقة متينة مع المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة الأمنية، وتتبع مباشرة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية⁷⁴. الحكومة وجدت نفسها أمام تحدي تحديد النقاط التي يجب معالجتها؛ لإنهاء هذا الوضع الأمني الشاذ والمضّر بمصلحة الوطن والمواطن، فوجدت:

- تعدد الأجهزة الأمنية وتعدد ولائاتها، وعدم استعداد قادتها للتنسيق مع وزير الداخلية.
- هذا فضلاً عن قيامها بمناكفته والعمل بشكل مستقل ومعاكس لقراراته، وهذا مناقض للمادة 70 من القانون الأساسي، الذي ينصّ على مسؤولية مجلس الوزراء عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي.
- تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية، والسلطات التنفيذية، والانتشار العشوائي للأسلحة، وغياب الدور الفاعل والنزيه للقضاء.
- استمرار حالة الفوضى والفتان الأمني.
- مراكز القوى ونفوذها الطاغي على الأجهزة الأمنية، وتدني الروح الوطنية الجامعة والوعي العام لدى منتسبي الأجهزة.

كل ذلك وسواه كان وراء قرار قيادة حماس بتشكيل القوة التنفيذية، كقوة أمنية تنفيذية تتبع وزير الداخلية. انعكاساً للواقع الميداني فقد شكلت كتائب القسام العمود الفقري للقوة، مع مشاركة فعلية من القوى الفلسطينية، فحسب الإحصائية الواردة من المكتب الإعلامي للقوة التنفيذية يبلغ العدد الإجمالي لعناصرها 6,300 عنصراً، منهم 4,300 عنصراً من كتائب القسام، فيما توزع العدد الباقي على باقي الطيف الفلسطيني وذلك حتى أواخر أيار/ مايو 2007، أي بعد مرور عام على تشكيلها⁷⁴. وأكدت حماس أن مهمة القوة، دعم وإسناد الشرطة في مهامها. وكان من الملفت تعيين رمز من رموز المقاومة، وهو المجاهد جمال أبو سمهدانه قائد لجان المقاومة الشعبية مراقباً عاماً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن حفظ النظام العام، والأمن الداخلي أمام رئيس الوزراء، وأمام المجلس التشريعي حسبما ورد بالمادة 74 من القانون الأساسي. ووزير الداخلية هو الذي يصدر القرارات، وينظم عملها بموجب نصّ المادة 10 من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005، ونذكر في هذا السياق سابقة سنة 1999 عندما قام اللواء غازي

⁷⁴ وكالة معا، 2007/5/28؛ ودنيا الوطن (صحيفة فلسطينية يومية إلكترونية)، 2007/5/28.



الجبالي بتشكيل قوة الدوريات الخارجية، وأدرجها ضمن إعادة هيكلة الشرطة ولم يعترض الرئيس الراحل ياسر عرفات. كما أن المادة رقم 69 فقرة 4 التي تنصّ على "إعداد الجهاز الإداري" تنيط بالوزير المعني استحداث أي منصب إداري يسهل عليه القيام بمهامه. ومع ذلك فقد سارع الرئيس عباس في إصدار مرسوم رئاسي يلغي بموجبه قرار تشكيل هذه القوة الأمنية، وتعيين مراقب عام للداخلية. وعلى الرغم من ضعف إمكانياتها فقد تمكنت القوة التنفيذية خلال سنتها الأولى من القيام بالكثير من المهام التي تسجل لها.

لكن المتضررين من استتباب الأمن كانوا كثيرين، ومنذ أواسط الشهر الأخير من سنة 2006، بدأت مناطق سيطرة السلطة تشهد تطورات لها دلالات؛ فغداة تعرض موكب رئيس الوزراء هنية لإطلاق النار على معبر رفح، ومنع إدخال أموال كانت قد جمعت بهدف التخفيف من الحصار، شهدت مدينة رام الله مواجهات بين أجهزة الأمن وأنصار حماس، إثر منعهم من التوجه للاحتفال في الذكرى التاسعة عشرة لتأسيس حماس.

في مطلع السنة الحالية وبتاريخ 2007/1/10، وجه رئيس الوزراء إسماعيل هنية كتاباً إلى الرئيس أبي مازن تضمن معلومات وصلت له تتحدث عن خطة أمنية تهدف إلى الانقلاب على الحكومة، وعن تشكيل قوات خاصة، توفرت لها الإمكانيات لتنفيذ تلك الخطة، وعن إجراءات إقالة لعدد من الضباط واستبدالهم، وكذلك تعيين محمد دحلان شفويًا كقائد عام للأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أن كل ما يجري مخالف للقانون. ودعا هنية الرئيس إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية للشعب والقضية.

الهدف من وراء الحصار الدولي والعربي (للأسف) وتلك الممارسات والاستعدادات كان واضحاً وجلياً؛ وهو "إسقاط حكومة حماس، وتحريض الشعب عليها" لكن ذلك لم يفلح. وجاء اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شهر آذار/ مارس 2007 كمحاولة مفصلية لوقف الفوضى والفلتان الأمني، وبدأت خطوات على طريق فك الحصار، ولم يرض ذلك البعض، وبدأت العراقيل توضع أمام الحكومة، خصوصاً أمام وزير الداخلية وجهوده؛ لإنهاء حالة الانفلات الأمني، والقضاء على التجاوزات والجرائم التي مارستها أطراف معروفة في الأجهزة الأمنية.

واقع الحال في مناطق سلطة الحكم الذاتي، وتحديداً في قطاع غزة كانت تؤشر بوضوح إلى أنه لا اتفاق مكة ولا أي اتفاق آخر مثل اتفاقات الضرورات الأمنية، يمكن أن يحل الأزمة الداخلية؛ لأن تلك الأزمة نابعة من تناقض عميق في البرامج السياسية

والأجندات العملية للفريقين (الأجهزة الأمنية وحماس). وكل ما عرفناه من تطورات ميدانية، بعد اتفاق مكة كان يؤشر على أن الاتفاق لم يكن أكثر من اتفاق هدنة مؤقتة، سيستغله الطرفان لتعزيز استعداداتهما، وتكريس نقاط قوتهما.

ومما زاد الطين بلة هو ما بدأت الصحف ووسائل الإعلام بتداوله؛ فقد حصلت صحيفة المجد الأردنية على وثيقة نشرتها في العدد الذي كان من المقرر توزيعه بتاريخ 30 نيسان/ أبريل، ومُنع من التوزيع، وكانت تشير بوضوح إلى خطة دولية، إقليمية بالتعاون مع أجهزة السلطة بقصد الانقلاب على الحكومة، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتخابات⁷⁵. كما جاء في صحيفة هآرتس في 20/5/2007؛ إن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الكيان الصهيوني للإسراع في تنفيذ خطة دايتون، وتعزيز قوات الأمن التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث التقى المنسق الأمريكي كيت دايتون في الأيام الأخيرة مع شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى، وتحدث معهم في هذا الشأن...، وثمة جدل في الأوساط الإسرائيلية حول ما إذا كان ينبغي الإسراع في تنفيذ خطة دايتون، وتقديم الدعم لقوات عباس ودفع رواتب رجال الأمن أم لا، إذ يؤيدها وزير الدفاع أفرايم سنيه الذي قال في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست": إن "الفكرة هي تغيير ميزان القوى، الذي مال حتى الآن في صالح حماس"، مضيفاً أن "قوات مدربة جيداً يمكنها أن تساعد في تعديل ميزان القوى".

وكان شعور حركة حماس بالاستهداف يتنامى مع تنامي المعلومات حول الأموال التي أرسلتها الولايات المتحدة، والدعم المرسل من أكثر من دولة عربية وغربية، لكن الأهم من كل ذلك هو إصرار الرئاسة وقادة الأجهزة على رفض تسهيل مهمة وزير الداخلية، ورفض سيطرة وزارته على الأجهزة المختصة بها؛ فإضافة لاستمرار رفض رشيد أبو شبك التعاون مع الوزير، جاء رفض علاء حسني مدير عام الشرطة التعاون مع الوزير الجديد فهد القواسمي، الأمر الذي دفعه للاستقالة بعد أن تأكد من استحالة تعاون الأجهزة الأمنية، التي شكّلت لتنفيذ اتفاقية أوسلو وملحقاتها، مع أي وزير داخلية يريد الحد من الفساد والبلطجة، وإقامة سلم أهلي بعيد عن إملاءات اتفاقية أوسلو واستحقاقاتها. إزاء كل ذلك وترافقه مع المعلومات والوقائع عن تدفق الأسلحة، وبدء عودة العديد من ضباط ومنتسبي الأجهزة ممن أنجزوا دورات في أكثر من دولة وانتظار عودة الباقين، إضافة إلى بلوغ حالة الفوضى والفلتان الأمني

⁷⁵ يمكن قراءة الوثيقة كاملة على موقع مركز باحث للدراسات في:

<http://www.bahethcenter.net/A.W/index.htm>



في مناطق السلطة عامة وفي قطاع غزة خاصة مستوى غير مسبوق؛ خصوصاً في ظل انتشار الميليشيات العائلية وممارستها المشينة، وعودة عادات وتقاليد كان المجتمع الفلسطيني قد أوشك على التخلص منها مثل الانتقام والثأر، ودخول بعض العادات الغربية عن فلسطين مثل الخطف بغرض الفدية وفرض الخوات... إلخ. كان لا بد من العمل لإيجاد آليه تعيد بناء الأجهزة الأمنية بطريقة مهنية، يشارك فيها كامل الطيف السياسي والاجتماعي. مهمتها خدمة الوطن والمواطن. والحفاظ على الأمن الداخلي، والقبض على العملاء واللصوص، والفاستدين، وضمان سيادة القانون، وذلك لا يحتاج إلى تعدد الأجهزة ولا إلى عشرات الألوف من المسلحين، ولكن المطلوب آلاف قليلة من رجال الشرطة والأمن الداخلي. أما مواجهة العدو فالمقاومة كفيلة بها والتجربة العملية خير برهان؛ فمئات من المقاومين هزموا العدو الذي هزم ثلاثة جيوش عربية في ساعات قليلة (وتجربة الأجهزة في مواجهة الاجتياحات الصهيونية ناطقة ولا تحتاج إلى تعليق).

وكانت المحاولة الأخيرة من قبل رئيس الحكومة لحل هذه العقدة المستعصية من خلال طرحه تعيين اللواء الركن سعيد أبو فنونة، قائداً لغرفة العمليات المشتركة، واللواء علاء حسني مساعداً لوزير الداخلية. كان ذلك بهدف تطمين بعض قادة الأجهزة الأمنية بالقول إن حماس لا تطلب تغيير قادة الأجهزة الأمنية، بل تطلب تعاونهم مع الحكومة ووزير داخليتها. بما يضبط الأمن الداخلي ويوقف الفوضى والفلتان الأمني ويؤمن الاستقرار. وبدا للمراقبين أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح.

فأكد اللواء برهان حماد، رئيس الوفد الأمني المصري في قطاع غزة، أن فرص نجاح الخطة الأمنية، التي وضعت لضبط حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة، والمنوي البدء في تطبيقها كبيرة...، وأضاف أن ذلك الأمر سيتم من خلال تكوين قوة مركزية مشتركة ستقوم على أساس اندماج قوتين أساسيتين؛ وهما القوة التنفيذية التابعة لحماس، والقوة الأخرى التي شكلت حديثاً والمسماة القوة التنفيذية لفتح، مشيراً إلى أن هاتين القوتين سيكون لهما قائد واحد، وسيحدث انسجام واندماج بينهم بحيث يتكلم الجميع لغة وطنية مشتركة فقط، ليست بنفس حماس أو فتح.

الرئيس عباس صادق على ما طرحه رئيس الحكومة من تعيينات، والحكومة التي اجتمعت مساء الإثنين 2007/6/4 أقرت الشروع بتنفيذ الخطة الأمنية، التي أعدتها وزارة الداخلية وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية أن اللواء سعيد أبو فنونة رئيس الغرفة المشتركة المسؤولة عن تطبيق الخطة الأمنية سينتهي الليلة من وضع تصور لآليات تنفيذ هذه الخطة... وأن هذا التصور سيكون جاهزاً خلال

48 ساعة لتقديمه لرئيس الوزراء، الذي بدوره سيجتمع مع الرئيس محمود عباس لإقراره، وبذلك تكون الخطة جاهزة للتطبيق. وأضاف أن الرئيس ورئيس الوزراء أكدا جاهزيتهما لتوفير احتياجات القوة المشتركة المكلفة بتطبيق الخطة الأمنية. وبتاريخ 2007/6/8 وزعت وكالة فرانس برس مبادرة من خمس نقاط طرحها رئيس الوزراء، إسماعيل هنية، خلاصتها:

1. دعوة الدول العربية إلى الوقوف على مسافة واحدة من كل أطراف الساحة الفلسطينية...، وعدم تزويد السلاح لأي طرف.
2. احترام كل الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها من اتفاق القاهرة (2005)، إلى وثيقة الوفاق الوطني (2006)، إلى اتفاق مكة المكرمة (2007).
3. الإيمان بالشراكة السياسية.
4. إعادة صياغة المؤسسة الأمنية على أساس البعد عن التجاذبات السياسية، وبناء نظرية أمنية تقوم على أساس حماية المواطن والوطن وليس الاحتلال.
5. عدم السماح بالتدخلات الخارجية.

لكن على من تتلو مزاميرك يا داوود؛ فالولايات المتحدة مصرّة على إبقاء تشكيل الأجهزة الأمنية، متناسباً مع الهدف الأساسي لتشكيلها، وهو حفظ الأمن الصهيوني، ووقف المقاومة. فوفق تقرير نشرته صحيفة يونجايدفلت الألمانية بتاريخ 2007/6/14:

إن واشنطن والمخابرات الأمريكية، كانت تلعب دوراً منذ البداية لدعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولإجهاض تجربة حماس في الحكم؛ فواشنطن هي المسؤولة على كل تصعيد للعنف بين فتح وحماس في قطاع غزة، وان كل شيء مخطط له في واشنطن وهو ما تؤكده اعترافات الجنرال الأمريكي (دايتون) أمام لجان الكونجرس⁷⁶.

كل تلك التطورات والمعلومات رسخت عند قيادة حماس قناعة: أن كل ما يجري له هدف محدد؛ وهو إبقاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وتصعيدهما، وصولاً إلى إفشال تجربة حماس في السلطة. فمن غير المسموح به أن يشترك في قيادة الأجهزة الأمنية من لا يوافق بوضوح على تنفيذ المطلوب من الفلسطينيين في اتفاقية أوسلو وملحقاتها (بغض النظر عن مدى التزام الكيان الصهيوني)، وهو ما شكّلت الأجهزة الأمنية لتنفيذه.

⁷⁶ لقراءة التقرير كاملاً انظر موقع مركز باحث.



الولايات المتحدة وآخرون كانوا يعدون العدة للانقلاب على الحكومة، وتفجير حرب أهلية تجسد رؤيتهم في "الفوضى الخلاقة"؟! ولم تجد حماس من خيار أمامها إلا خيار الوقوف في وجه الأجهزة التي تستعد للانقلاب على الحكومة. فانفجر الصراع العسكري في قطاع غزة، وخلال أيام قليلة استفاق من حلموا بالحرب الأهلية على أن غالبية الشعب الفلسطيني (ومنهم غالبية من يحملون السلاح)، غير مستعدة للسقوط في فخ الحرب الأهلية، أو الدخول في صراع طويل مدمر ودام لا يخدم إلا المخططات الأمريكية والصهيونية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، أمام هذا الواقع المعقد جداً، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، ما العمل؟

على الرغم من قناعاتي بأن الحكمة عن بعد فيها شيء من عدم الحكمة، وموافقتي على المثل الشعبي القائل "الذي يده في الماء ليس كمن يده في النار" (لا أرى أن يدي خارج تماماً). إلا أنني أجروُ على القول:

1. إن التجربة العملية أكدت أن كل تضحيات انتفاضة الأقصى وبطولاتها وإنجازاتها، لم تؤد إلى وقف مفاعيل اتفاقية أوسلو، بل إن كامل مفاصل السلطة ومؤسساتها وآليات عملها خاضعة لذلك الاتفاق، وإن الطرف الفلسطيني الذي وقّع تلك الاتفاقية ليس مستعداً لتجاوز التزاماته الواردة فيها، وهي التزامات أمنية أساساً. أرادت فئة من ذلك الطرف أن تتعاون مع آخرين في سبيل تصحيح المسار وتجاوز مفاعيل الاتفاقية؛ فإن المعادلة التي أوجدتها الاتفاقية جعلت الحاجات اليومية لشعبنا في الضفة والقطاع مرتبطة كلياً بالعدو الصهيوني، الأمر الذي يجعل القدرة على تجاوز الاتفاقية والتخلص منها، لا يتوقف على الرغبة فقط، بل على توازنات جديدة لا بد من العمل على توليدها، الأمر الذي يحتاج إلى كثير من الجهد والعمل بدراية وحكمة واستعداد عالٍ للبذل والعطاء.
2. إن الاعتقاد بإمكانية أن تُشكّل سلطة الحكم الذاتي نواة الدولة الفلسطينية العتيدة على الأراضي المحتلة سنة 67، في ظل موازين القوى القائمة، لا يعدو أن يكون سراباً، ولا بد من استبدال المرحلة السياسية التي اعتمدت من قبل م.ت.ف منذ سنة 1974، واعتماد مرحلة ميدانية تنسجم مع نظرية حرب الشعب⁷⁷.

⁷⁷ لمزيد من المعلومات انظر: وليد محمد علي، مستقبل التسوية في ظل الانتفاضة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2001/1/13.

3. وهذا لا يعني تجاهل حقيقة أن العدو الصهيوني أُجبر نتيجة بطولات وتضحيات المقاومين على الانكفاء عن مناطق يقيم فيها مئات الآلاف من الفلسطينيين، ومن حقهم على القوى السياسية عدم إدارة الظهر لهم، وتركهم نهياً للفساد والمفسدين. بل الاشتراك الفاعل في إدارة شؤونهم بشفافية، والعمل لتكون السلطة القائمة على شؤونهم في خدمتهم لا عبئاً عليهم؛ سلطة تبذل ما تستطيع لتأمين العيش الكريم لذلك الجزء الحبيب من أبناء فلسطين، ليستكمل دوره الريادي كرأس حربة في مقاومة الكيان الصهيوني، وإدامة الاشتباك معه لمنع من تحقيق الأمن والاستقرار لمستوطنيه.

4. الاعتقاد أن الاشتراك في العملية السياسية في ظروفها القائمة، سيمكن من الاشتراك في إدارة الأجهزة الأمنية، لم يكن أكثر من نظرة مثالية إرادوية، وقد أكدت التجربة العملية ذلك.

5. إن قطاع غزة ما زال تحت الاحتلال غير المباشر سجن كبير مفتوح على بحر محاصر، ومسيطر عليه إلكترونياً وبالنييران وغيره، لذا فإن إقامة معسكرات التدريب والمواقع العسكرية ومنها نقاط تمرکز القوة التنفيذية، كانت خطوة خاطئة تماماً فقد سوى العدو 12 موقعاً من أصل 16 من مواقع تلك القوة بالأرض. كما أن تعيين المجاهد جمال أبو سمهدانه في موقع يحتاج المتابعة اليومية، وهو المطلوب والملاحق لقوات الاحتلال كان خطأً؛ فقد تمكن العدو من اغتيال القائد أبو سمهدانه بعد أن فشل في ذلك لسنوات.

أما الصدام الأخير مع الأجهزة الأمنية ونتائجه، فيجب أن يدفع حركة حماس للتفكير العميق بأي خطوة، أو تصريح. كما أنه من الضروري الوقوف أمام الكثير من الممارسات، والتصرفات والجرائم الميليشياوية المدانة والمرفوضة مثل إعدام استسلم أو أُلقي القبض عليه، لا فرق، دون تقديمه لمحاكمة عادلة، والاعتداء على المؤسسات ونهبها وحرقتها، والاعتداء على دور العبادة ورجال الدين مسيحيين ومسلمين، والاعتداء على المؤسسات التعليمية، وكل ما هو بحكم ما سبق. والخطوة الأولى التي يجب اتخاذها للتخفيف من سلبية ذلك، تتمثل في الدعوة لوضع كافة الملفات والمعلومات المتوفرة عن كل الذي جرى أمام لجنة تقصي الحقائق العربية، والدعوة والإعلان عن الاستعداد لإحالة كل من تثبت إدانته باقتراف تلك الممارسات



والجرائم أو التحرض عليها، كائناً من كان وإلى أي جهةٍ انتمى إلى محاكمةٍ عنيفةٍ لينال جزاءه.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من الألم والأسى والإدانة الشديدة، فإن ما حدث في فلسطين من اقتتال داخلي أمر تكرر وحدث مثيل له في معظم ثورات العالم، ويأتي في سياق التدافع الطبيعي، خصوصاً في مرحلة مخاض المرحلة الانتقالية التي تمرّ فيها الساحة الفلسطينية.

إن فلسطين من بحرهما إلى نهرها ما زالت خاضعة للاحتلال الصهيوني، وما زالت تعيش في مرحلة التحرر الوطني. وبالتالي فإن على حركة حماس أن تبادر إلى طرح مبادرة للعمل المشترك مع بقية الطيف السياسي، والاجتماعي، والثقافي الفلسطيني. وهذا يستدعي أن تبذل حماس جهداً كبيراً لبناء علاقات تعاون وتكامل مع أبناء فتح، المتمسكين بمشروع المقاومة ولم تفسدهم المغريات، ويجب أن تكون تلك العلاقة مع قيادات مشهود لها، ولدورها وتحظى بالاحترام في الساحة الفلسطينية وخصوصاً في أوساط كوادر فتح وقواعدها (أحمد حلس ورفاقه)، وليس من المصلحة الوطنية بشيء الإساءة لتلك العلاقة باستقطاب هذا أو ذاك، والإعلان عن فتح كذا وكذا، على أن يكون هدف كل ذلك واضحاً ومحدداً لبناء المجتمع الفلسطيني المقاوم. فقدر شعب فلسطين وطريقه الإجباري هو: إدامة المقاومة وتطويرها، لتعيد الصراع إلى حقيقته كصراع وجود لا يمكن التعايش بين طرفيه.

وهذا لا يعني إطلاقاً إغفال العمل السياسي، بل العكس تماماً فإن مواجهة الحصار، الذي تفرضه قوى الغرب الاستعماري على شعبنا لإخضاعه وإجباره على التكيف مع حاجات المشروع الصهيوني، يزيد من إلحاحية بذل المزيد من الجهد والاهتمام لتغيير العمل السياسي القائم على الفهولة والعمل الفردي، إلى عمل علمي تنتجه وتتابع تنفيذه مؤسسات مؤهلة. عمل سياسي تراكمي، لا يتناقض مع المشروع الاستراتيجي لتحرير فلسطين، قائم على أساس الاستفادة من كافة قرارات الشرعية الدولية التي تخدم المصلحة الوطنية، بدل الاندفاع وراء تصورات بعض الأكاديميين الذين لم تعركهم تجربة العمل الثوري، ومواجهة ألعابيه السياسية، وبالونات بعض الأكاديميين ومراكز البحث الغربية التي تمتهن تسعير الخلافات الثانوية، والحرف عن درب المراكمة الثورية.

فعلى الرغم مما تلحقه تلك القرارات بالشعب الفلسطيني من ظلم، وعلى الرغم من

أن من اتخذ معظم تلك القرارات هو مجلس الأمن، حيث الهيمنة الأمريكية الغربية، إلا أن العمل الجاد والمتابعة الحثيثة والدعوة الدائمة لإلزام الكيان الصهيوني بتنفيذ تلك القرارات (بعيداً عن الأوهام)، سكيشف طبيعته العدوانية العنصرية التي لا تتيح له تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. فتنفيذ القرار 181 الذي يعطي الشعب الفلسطيني الحق في بناء دولته على نحو نصف فلسطين، وكذلك القرار رقم 194 المتعلق بحق العودة، يعني إنجاز خطوات هامة على طريق تصفية المشروع العنصري الصهيوني.

كذلك فإن الدعوة - على سبيل المثال - لتفعيل توصية قرار محكمة العدل الدولية، القاضي بهدم جدار الضم والعزل العنصري، والتي تتحدث عن بطلان وعدم قانونية كافة الإجراءات التي اتخذتها قوات الاحتلال الصهيوني منذ سنة 1967، ستساعد في حشد التأييد العالمي إلى جانب الهدف، الذي حددته القوى الفلسطينية لانتفاضة الأقصى منذ انطلاقها، وهو دحر الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين.

كل ذلك يساعد على طرح رؤية للحل النهائي للقضية الفلسطينية قائمة على فكرة - دولة فلسطين الواحدة - لكل أبنائها من مسلمين ومسيحيين ويهود، كما كانت عليه قبل المشروع العنصري الصهيوني. تلك الرؤية ستجد قبولاً ودعمًا واسعاً من تيارات عالمية معادية للعنصرية، ومؤيدة لحقوق الإنسان ورافضة للهيمنة الأمريكية المتوحشة.

إن القضية الفلسطينية تمر في هذه المرحلة التاريخية في وضع حساس ومعقد ومتشابك. وعلى القوى والفصائل والهيئات الأهلية كافة أن تصيغ برامجها انطلاقاً من هذه الحقيقة، وعلى وجه الخصوص منها حركة حماس التي تتحمل مسؤولية قيادية مميزة وكبرى في هذه المرحلة، التي تتيح فرصة ذهبية لقوى المقاومة وللمخلصين كافة من أجل صياغة برنامج ثوري لقيادة المرحلة القادمة. برنامج يشتمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، كصيغة جبهوية تحررية تكون حاضنة لمشروع وطني فلسطيني جامع تصب فيه كل طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، ويعيد فلسطين كقضية مركزية للعرب والمسلمين، وذات عمق إنساني شامل⁷⁸.

⁷⁸ للتوسع في هذا الرأي، انظر: وليد محمد علي، "الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 وآفاق المرحلة الجديدة"، ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر الدولي للقدس ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، طهران، 2006/4/16-14.

